# العنقاء

مجلة شهرية (ورقية -إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة | العدد التاسع | 26/4/2026م - 1447/11/09هـ

## ذكرى الاستقلال ١٧ نيسان

من ذكرى الجلاء إلى دولة القانون... كيف نمنع عودة الاستبداد؟

السردية السورية في الغرب: إعلام يوجّه ولوبي يقرّر

نحو برلمان فاعل بناء قدرات النواب السوريين في المرحلة الانتقالية

بينَ الاستقلالِ والتَّحرير... شباب سورية يرسمون خارطة الحرية

من حادثة فردية إلى فتيل طائفي كيف نمنع تَحوُّل الصراعات اليومية إلى معارك هوية؟

ماذا تعلّمت المرأة السورية من تجارب الانتقال السياسي؟

تيار سورية الجديدة

## من الوثيقة الفكرية لتيار سورية الجديدة

إن تيار سورية الجديدة يتشارك مع الأكثرية الشعبية التي قادت التغيير، ودفعت الثمن الباهظ لنيل حريتها واسترداد كرامتها بضرورة أن تنعكس رؤاهم في واقع الحياة، وإن هذه الرؤى تتمثل بالقيم المحافظة المعروفة في المجتمع السوري والنزعة السياسية الرافضة لكل من الاعتباطية والتسلّط في آن معاً.

إن رفض الاعتباطية يقتضي تبنّي وسائل الإدارة الديمقراطية بعد أقلمتها مع احتياجات المجتمع، ورفض التسلّط يقتضي القطع البات مع سيطرة الأجهزة الأمنية والعسكرية على مفاصل الحكم وإنهاء أي شكل من أشكال تدخلاتها.

# العنقاء


**مجلة شهرية (ورقية - إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة**

### فريق التحرير

رئيس التحرير: سهير أومري
مشرف الأبواب السياسية والاقتصادية: أسامة ليموني
مشرف الأبواب الاجتماعية والثقافية: علا خالوصي
مشرف أخبار التيار: آية رشيد
تصميم الغلاف: المكتب الإعلامي
الإخراج الفني: رامز القاري

ايميل التحرير: alankaa.magazine@syriamovement.com


### أبواب المجلة


| | | | |
|---|---|---|---|
| إضاءات سياسة | من ذكرى الجلاء إلى دولة القانون... | أ. عبد المجيد حجازي | 2-1 |
| رؤى سياسة | نحو برلمان فاعل بناء قدرات النواب السوريين | أ. كندة حواصلي | 4-3 |
| إضاءات في التغيير والنهضة | من حادثة فردية إلى فتيل طائفي | أ. بلال محمد الشيخ | 6-5 |
| سورية في مرآة العالم | السردية السورية في الغرب: إعلام يوجّه ولوبي... | م. محمد رامي قزيز | 8-7 |
| إضاءات شبابية | بينَ الاستقلالِ والتَّحرير... شباب سورية ... | أ. باسل عبد الله الرفاعي | 9 |
| المرأة السورية | ماذا تعلّمت المرأة السورية من تجارب الانتقال... | أ. نور جندلي | 10 |
| إضاءات نفسية إجتماعية | كيف تُصنع الحقيقة في عصر الضجيج الإعلامي؟ | أ. إيمان حقي | 11 |
| إضاءات في الاقتصاد والتنمية | في ذكرى الجلاء الاستقلال الاقتصادي ... | أ. سهير أومري | 13-12 |
| إضاءات مقاصدية | كولوسيوم القرن الواحد والعشرين | أ. محمد زكريا البدوي | 15 |
| يراع | غيضٌ من غيظ | أ. أنس القادري | 16 |
| يراع | ستون دقيقة قبل الأبد | أ. محمد زكريا البدوي | 17 |

# من ذكرى الجلاء إلى دولة القانون... كيف نمنع عودة الاستبداد؟

أ. عبد المجيد حجازي
عضو تيار سورية الجديدة

تأتي ذكرى «عيد الجلاء» في نيسان 2026 لتضع السوريين أمام مسؤولية تاريخية تتجاوز الاحتفاء برحيل القوات الأجنبية، لتصل إلى جوهر الاستقلال الحقيقي: «جلاء عقلية الاستبداد» عن بنية الدولة ومؤسساتها.

إن بناء مجتمع منيع ضد الدكتاتورية ليس مجرد «أمنية»، بل هو عملية هندسة مؤسسية دقيقة تتطلب تحويل السيادة من «الأشخاص» إلى «المؤسسات» الراسخة، وفك الارتباط بإرثٍ تشريعي وأمني ثقيل تراكم عبر عقود.

طريق طويل يتطلب خارطة طريق تلتزم محاور مهمة، منها:

**1. السيادة التشريعية: من «الاستماع» إلى «المساءلة» الناجزة**

يُعد مجلس الشعب حجر الزاوية في حماية المجتمع من تفرّد السلطة، ولتحقيق ذلك، يجب أن يتجاوز دوره الشكلي الذي ساد لعقود وذلك من خلال:

• تفعيل أدوات الرقابة: لا يكفي أن يقتصر المجلس على «الاستماع» للوزراء؛ بل يجب أن يتضمن النظام الداخلي الجديد آليات ملزمة للتحقيق والمساءلة. إن مقترح «الرد الكتابي العلني» خلال 10 أيام من قبل المسؤولين يمثل ضمانة لجدية الرقابة البرلمانية.

• «إلغاء التصفيق»: إن التوجه الشعبي والبرلماني لإنهاء ظاهرة «مجلس التصفيق» هو إعلان عن استعادة كرامة النائب كممثل للشعب، وهي خطوة ضرورية لترسيخ صورة المجلس كعقلٍ مفكر للدولة لا كصدى لقراراتها.

**2. ردم فجوة الشرعية: استعادة ثقة «الشارع» السوري**

رغم أن مجلس الشعب الحالي يتميز بكونه «نخبوياً» (حيث يحمل 80% من أعضائه شهادات عليا)، إلا أن آلية «الانتخاب غير المباشر» خلقت تحدياً في التواصل مع القواعد الشعبية، لذا كان لا بد من:

• الشفافية المطلقة: لتعويض غياب الاقتراع المباشر في هذه المرحلة الانتقالية، يجب أن تكون جميع جلسات المجلس ومداولاته تحت مجهر الرأي العام عبر البث المباشر.

• المشاركة المجتمعية: ينبغي على النواب تفعيل مكاتب تواصل دائمة مع المواطنين، لضمان أن القوانين التي تُسن (والتي تتراوح بين 500 إلى 7000 قانون) تعبر عن احتياجات الناس الفعلية، مما يحول المجلس من كيان فوقي إلى مؤسسة ملتصقة بهموم الشارع.

**3. الجدارة: تحصين الجهاز الإداري والدبلوماسي بالكفاءات**

إن الاستبداد يتغذى على «المحسوبية» والولاءات الضيقة، والحل يكمن في مأسسة «الجدارة» وذلك من خلال:

• فك الارتباط الحزبي: يجب أن تقوم التعيينات الإدارية والدبلوماسية الجديدة على معايير الكفاءة والنزاهة والمسابقات الوطنية الشفافة.

• تمكين الكفاءات الشابة: إن سورية الجديدة تمتلك طاقات هائلة في الداخل والمنافي؛ واستقطاب هذه الكفاءات للعمل في مفاصل الدولة هو الضمانة الأكيدة لبناء «حكومة مهنية» تخدم الدولة ككيان مستقر، وليس السلطة كجهة متغيرة.

**4. العدالة الانتقالية الشمولية: بوابة السلم الأهلي**

لا يمكن بناء مستقبل مستقر دون معالجة ندوب الماضي الجسيمة التي تمتد من عام 1970 وحتى 2024 وذلك من خلال:

• كشف الحقيقة وحفظ الذاكرة: الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية مطالبة بفتح الأرشيفات الأمنية، وفهم كيفية إدارة السلطة سابقاً. إن حق السوريين في «معرفة الحقيقة» هو جزء من «جبر الضرر» المعنوي الذي يمنع تكرار الانتهاكات.

• المصالحة المجتمعية: العدالة الانتقالية ليست «انتقامية»، بل هي مسار وطني يهدف لتفكيك بنية القمع وإعادة الاعتبار للضحايا عبر اعتذارات رسمية، وتوثيق تاريخي صادق للأحداث الكبرى (مثل مجازر سجن تدمر وصيدنايا ومجازر حماة).

**5. المحاسبة والتمويل: العدالة كفعلٍ واقعي**

إن التحدي الأكبر للعدالة الانتقالية هو الموارد المالية والآليات القضائية، لذا يجب تفعيل:

• المحكمة الوطنية الخاصة: مع وجود قرابة 16 ألف متورط من ضباط الصف الأول والثاني، لأجل ذلك تبرز الحاجة لإنشاء محكمة وطنية صرفة مدعومة بخبرات دولية، لضمان محاكمات عادلة وشفافة تضع حداً لسياسة «الإفلات من العقاب».

• صندوق جبر الضرر: بدلاً من انتظار الدعم الدولي المتعثر، يجب التفكير في استعادة الأموال المجمّدة المنهوبة في الخارج لتمويل تعويضات الضحايا، وإعادة إعمار المناطق المنكوبة، مما يحول العدالة من شعار إلى واقع ملموس يحس به المواطن.

**6. التحصين الاقتصادي: النزاهة ضد «حيتان المال»**

الاستبداد قد يطل برأسه مجدداً عبر بوابة «المال السياسي» وزواج الثروة بالسلطة لذا يجب:

• مكافحة الفساد البنيوي: يجب أن يكون تحسن مؤشر مدركات الفساد (CPI) إلى 15 درجة مجرد بداية. والمطلوب هو تفعيل هيئات رقابية مستقلة تماماً تراقب العقود الكبرى لإعادة الإعمار.

• حماية السيادة الاقتصادية: إن استقلال القرار الوطني يقتضي الحذر من رهن مقدرات الدولة لجهات استثمارية تحت ضغط الحاجة المالية؛ فالشفافية في العقود والاتفاقيات هي الحصن الذي يمنع نشوء طبقة «أوليغارشية» جديدة تعيد إنتاج الاستبداد بعباءة اقتصادية.

**خاتمة: ملامح خارطة الطريق**

في ذكرى الجلاء، ندرك أن الاستقلال الحقيقي هو صيرورة يومية؛ هو برلمان يراقب، وقضاء يستقل، وشفافية تقيد الفساد، ومواطن يدرك أن صوته هو الرقيب الأخير.

إن بناء سورية التي لا تركع للاستبداد يبدأ من التزامنا جميعاً بقيم المواطنة والجدارة، لتظل ذكرى الجلاء شعلة تضيء طريقنا نحو دولة الحق والقانون التي تجعل من كرامة السوريين غايتها الأسمى.

# نحو برلمان فاعل
# بناء قدرات النواب السوريين
# في المرحلة الانتقالية

بقلم: أ. كندة حواصلي
باحثة مختصة بحماية اللاجئين والهجرة القسرية

مع تكرار الأحاديث والتصريحات عن قرب انعقاد أول جلسات مجلس الشعب السوري بعد سقوط نظام الأسد، وبالنظر لكونها تجربة تختلف عن سابقاتها بشكل كبير، نظراً لاعتمادها آلية خاصة لاختيار النواب من جهة، والمسؤوليات المتوقّعة منهم كالإصلاحات التشريعية والممارسات الرقابية من جهة أخرى، تبرز العديد من الأسئلة عما إذا كان النواب الجدد قادرين على تقديم صورة مغايرة لـ "مجلس التصفيق" المعتاد في سورية طيلة عقود من الزمن، وما إذا كانت مؤهلاتهم وخبراتهم السابقة ستساعدهم على تقديم أدوار نوعية تعيد لهذا الجسم حيويته وتأثيره.

تنقسم المهام المنوطة بالبرلمانات إلى ثلاثة مهام أساسية: التشريع، والرقابة، والتمثيل المجتمعي، هذا إلى جانب تعزيز أدوار المشاركة المجتمعية، التي تساعد النواب على نقل هموم الناس وتطلعاتهم واحتياجاتهم، وتحويلها إلى نُظم وتشريعات مناسبة، ولهذا، وانطلاقاً من هذه المهام لا بُدّ للنواب أن يتمتعوا بمجموعة من المهارات الأساسية التي ستُساعدهم على أداء مهامهم على النحو المطلوب في المجالات الثلاثة.

لأداء الأدوار الرقابية والتشريعية.. ما الذي يحتاجه النواب؟
تشير بعض تصريحات المسؤولين خلال الأشهر الماضية إلى وجود مئات القوانين التي تنتظر النواب الجدد، والتي ستتطلب منهم معالجة سريعة وفعّالة، وهو ما سيُشكّل تحدّياً وضغطاً عليهم، إذ يتطلب الأمر منهم امتلاك المهارات اللازمة لوضع نظام داخلي يضبط العمل التشريعي داخل المجلس، كما يتطلب العمل وجود حدّ أدنى من الخبرة القانونية بما يساعدهم على فهم بنية القانون والصياغة التشريعية، واكتساب الكفاءة اللازمة للتعامل معه، ويتطلب ذلك تطوير قدرتهم على التمييز بين القوانين، وتقييمها، وتحديد المستفيدين والمتضررين، والبحث عن إمكانية تطبيقها، واكتشاف الثغرات وجوانب الغموض الموجود فيها.

كما يتوجب أن ينمي البرلمانيون مهاراتهم الرقابية، لا سيما فيما يتعلق بعمليات الاستماع للوزراء وطلبات الإحاطة وصياغة الأسئلة البرلمانية الشفهية والمكتوبة، ولن يكتمل الدور الرقابي دون معرفة بآليات تحليل الأداء الحكومي، كقراءة تقارير الوزارات، وتتبُّع تنفيذ السياسات، واكتشاف الفجوات بين "النص والتطبيق"، هذا بالإضافة إلى تطوير مهارات قراءة الموازنات، وتقييم الأولويات المطروحة وطرح الأسئلة واكتشاف الهدر.

ولتطوير هذه المهارات يمكن الاستفادة من عدد من الحقائب التدريبية التخصُّصية التي تقدمها جهات دولية ووطنية وعدد من المراكز البحثية تساعد في اكتساب مهارات قراءة التشريعات، وتحليل آثارها، وفهم الصياغات التشريعية، والتفاوض على تعديلاتها، والتدرُّب على قراءة الموازنات وتحليل بنودها.

كما يبرز هنا دور واضح للنقابات، إذ يمكن أن تساهم في تطوير هذه الخبرة والكفاءة من خلال تقديم بعض التدريبات وتشكيل مجالس استشارية تساعد في تبسيط وشرح هذه القوانين وتقديم التحليلات المطلوبة.

ومن جهة أخرى، تبرز الحاجة إلى فهم العلاقة بين البرلمان وبقية مؤسسات المرحلة الانتقالية، مثل الهيئات التنفيذية، وهيئات العدالة الانتقالية، والسلطات المحلية، فالتداخل بين هذه المؤسسات قد يؤدي إلى تضارب في الصلاحيات أو تعطيل في الأداء إذا لم يكن هناك وضوحٌ في الأدوار، ولهذا من الضروري أن يخضع النواب لتدريبات تُركّز على التنسيق المؤسسي، وآليات الرقابة المتبادلة، وضمان عدم تركُّز السلطة بيد فئة محدودة.
ومن المهم أيضاً تطوير قدرات النواب على التعامل مع السياق الدولي، وفهم دور الفاعلين الدوليين وكيفية مخاطبتهم، والتعامل مع الدعم الخارجي، وتمثيل المصالح

الوطنية في المحافل المختلفة، فالمرحلة الانتقالية غالبًا ما تكون مفتوحة على تدخلات متعددة، ويتطلب ذلك وعيًا سياسيًا وقدرة على التفاوض الخارجي.

**التأثير وأدواته كمفتاح للفاعلية والتميُّز:**

وإلى جانب المهارات التشريعية والرقابية يتطلب العمل البرلماني القدرة على التأثير والتواصل مع الآخر وبناء التحالفات، فالنائب يعمل مع جمهور من النواب من مختلف التوجهات والخلفيات، وعليه أن يمتلك القدرة على بناء توافقات وتحالفات تساعد على تمرير بعض القوانين أو عرقلتها، وإدارة المصالح المتعارضة أو المتشابكة. وإلى جانب ذلك يبرز التحدي بالتعامل مع الاختلافات وإدارة الخلافات بشكل سلمي خاصة فيما يتعلق بالقضايا والقوانين ذات الحساسية، فليس الهدف أن يتحول البرلمان لساحة صراعات وتصفية حسابات بقدر الوصول إلى حلول توافقية في القضايا الإشكالية، وإعادة بناء الثقة، وتقديم نموذج جديد لآليات إدارة الصراعات السياسية.

إن العمل البرلماني في المرحلة الانتقالية، لا سيما في الحالة السورية يقتضي العمل تحت ضغوطات كبيرة ومتنوعة، والقدرة على إدارتها، واتخاذ مواقف سريعة وحاسمة وامتلاك مهارات التفكير النقدي والتحليلي وهي من الخبرات الأساسية التي تحتاج إلى متابعة وتنمية وتدريب، كما يتطلب العمل القدرة على إدارة الوقت وتحديد الأولويات للتعامل مع ملفات كثيرة ومرهقة، والموازنة بين العديد من الاستحقاقات الأساسية كحضور الجلسات والمشاركة في لجان واللقاء مع الجمهور، ومن الضروري أيضاً أن يمتلك النواب مهارات الاستماع الفعّال والقدرة على شرح القضايا المعقدة بلغة بسيطة، إلى جانب القدرة على الإقناع المبني على الأدلة والوثائق، وتطوير مهارات الذكاء العاطفي التي تساعد على فهم مشاعر الآخرين وضبط الانفعالات، وقراءة ما بين السطور.

ولا يمكن أن ننسى في غمرة هذا العمل ضرورة تحلّي النواب بالقيم الأخلاقية، وتطوير فهمهم لمعايير النزاهة والشفافية، والتي تتجلى بمقاومة الضغوط، واتخاذ قرارات عادلة، والحفاظ على ثقة الجمهور، بالإضافة إلى فهم عميق لعملية تضارب المصالح وضبطها، والحرص أشد الحرص من الوقوع في بعض السلوكيات الشائعة سابقاً كاستغلال المنصب أو الدخول في شبكات الفساد أو تلقّي الهدايا والمجاملات أو السعي لمنافع شخصية.

ولعل التحدي الأبرز هو القدرة على الموازنة بين ما يريده الناس ويعتبرونه أولوية وبين ما تريده أو تستطيعه الحكومة، والتعامل مع القضايا بشكل يتجاوز حالة الانقسام المناطقي والطائفي والسياسي، والتحلي بالشجاعة الأخلاقية للوقوف مع الصواب، حتى لو كانت له كلفة سياسية، والأهم من ذلك التعامل مع السوريين بمصداقية وشفافية، وعدم تضليلهم بوعود كاذبة أو معلومات مُضلّلة، والقدرة على الاعتراف بالخطأ وتقييم الذات بموضوعية وهي أمور يمكن تعزيزها وتطوير أدواتها بوجود تدريبات نوعية تقدمها أيادٍ خبيرة.

**على خطا استعادة الثقة والمجال السياسي:**

سيواجه النواب السوريون قريباً تجربة جديدة وفريدة، وتحديات متنوعة، وسيختبرون بأنفسهم العمل في ساحة تقودها السياسة أكثر ما تؤثر فيها التشريعات، خاصة مع وجود أدوار وتحديات فريدة تتجاوز الوظيفة التقليدية للبرلمان، فالعمل النيابي في السياق الحالي لا يحتاج فقط سنّ القوانين، بل المشاركة في إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وإعادة الاعتبار لمجلس الشعب الذي طالما تم اختطافه، والإسهام في ترميم العقد الاجتماعي في فترة تشهد استقطاباً حاداً، وتدريب المجتمعات على آليات المشاركة الفعالة، ولهذا فإن العمل في مثل هذه البيئة السياسية الهشة التي تتسم بتعدُّد الفاعلين، وتضارب المصالح، وضعف المؤسسات يجعل من الأولوية بمكان خضوع النواب إلى برامج تدريبية متخصصة وتراكمية، تتجاوز كونها مجرد دعم تقني لتعمل على تمكين النواب من أداء وظائفهم بكفاءة وشرعية وتقييم مهارتهم في التعامل مع التحديات الصعبة.

إن مجلس الشعب السوري في المرحلة الانتقالية ليس مجرد غرفة لتمرير قوانين، بل ساحة لممارسة سياسية فعليّة تنطلق من اختيار بين البدائل التي تؤثر على مسار الاستقرار وإعادة بناء المؤسسات، كما أنه يشكل مساحة للتعافي من العوامل التي كانت من أسباب تآكل الدولة السورية سابقاً كتداخل السلطات وضعف المساءلة وغياب الرقابة الشعبية.

إن هذه التجربة الفريدة ستكون تحت الضوء والمتابعة والتحليل والنقد الداخلي والخارجي، لاسيما وأنها التجربة الأولى بعد عقود من الجمود، وإن النجاح في إعادة هذا الجسم النيابي إلى سكة عمله وتهيئة المناخ المناسب سيتعلّق بمدى كفاءة النواب ووعيهم لأهمية الاستحقاق القادم، وامتلاكهم المهارات اللازمة، ومرونتهم في التعلم وتطوير الأداء لإدارة واحدة من أهم الاستحقاقات المطلوبة والمؤثرة في صياغة حاضر سورية ومستقبلها.

# من حادثة فردية إلى فتيل طائفي كيف نمنع تَحوُّل الصراعات اليومية إلى معارك هوية؟

بقلم: أ. بلال محمد الشيخ
كاتب وسياسي سوري «عضو تيار سورية الجديدة»

لم يعد من المستغرب أن تتحول الحوادث الفردية في سورية إلى قضايا طائفية أو قومية، وكأن المجتمع يعيش في دائرة مغلقة من الشحن والتحريض.

هذه الظاهرة ليست وليدة اللحظة، بل هي نتاج سياسات ممنهجة اعتمدها نظام الأسد البائد، الذي زرع بذور الانقسام بين المكونات، وأضعف الروابط الوطنية الجامعة، وترك المجتمع يغرق بالسلاح المنفلت الذي يكاد أن يكون قنبلة موقوتة تهدد أمن ووحدة الشعب السوري.

إن قراءة هذه الحوادث في سياقها الصحيح تكشف كيف يُصنع الانقسام، وكيف يُستغل أي فعل فردي ليُحوَّل إلى معركة هوية، في حين أن جوهره لا يتجاوز كونه خلافاً أو خطأً أو جريمة جنائية.

في عيد النيروز في عين العرب (كوباني)، شهدنا حادثة إنزال العلم السوري من إحدى المؤسسات، وهو فعل فردي واعتداء على رمز وطني جامع، لكن لا يمكن أن يُحمَّل وزره لكل كردي، أو يُحوَّل إلى قضية قومية شاملة. غير أن الخطاب الإعلامي والسياسي سرعان ما ضخّم الحادثة، ليجعلها عنوانًا لصراع قومي، يعيد إنتاج الانقسام ويغذي الشكوك المتبادلة، وكأن كل فعل فردي يصبح ذريعة لإعادة إنتاج خطاب الكراهية.

وفي حمص، وقعت حادثة جنائية بحتة، لكنها تحولت سريعًا إلى قضية طائفية بعدما كُتبت شعارات مذهبية في مكان الجريمة لتضليل الجهات المختصة عن القاتل الحقيقي مما كاد أن يشعل فتنة طائفية كبيرة قد تؤدي في نهاية المطاف إلى حرب أهلية. وهنا يظهر بوضوح كيف يُستغل الفعل الفردي ليُعاد إنتاج خطاب الكراهية، وكأن الجريمة لا تُعالج في إطار القانون بل في إطار الهوية، وهو ما يعكس عمق الشرخ الذي تركه النظام البائد في المجتمع، حيث لم يعد المواطن يرى نفسه محمياً بالقانون بل محاصراً بالانتماء الطائفي.

أما في السقيلبية، فقد بدأ الأمر بشجار بين مجموعة من الشباب، لكنه سرعان ما تطور إلى اعتداءات واسعة ذات طابع طائفي، لتتحول مشادة عابرة إلى معركة هوية. هذا المثال يوضح كيف أن أي خلاف اجتماعي أو مناطقي يُستحضر فيه الماضي المثقل بالثارات والانقسامات، ليُستخدم كذريعة لتأجيج الصراع، وكأن المجتمع يعيش على حافة انفجار دائم

### الجذور السياسية للشحن الطائفي:

لا يمكن فهم هذه التحولات من أحداث فردية إلى صراعات طائفية دون العودة إلى سياسات النظام البائد، الذي اعتمد منذ عقود على زرع الانقسام بين المكونات السورية.

لقد جعل من الطائفة والهوية أداة حكم، فبدلاً من بناء دولة المواطنة، بنى دولة تقوم على الولاءات الضيقة، حيث تُستحضر الانتماءات المذهبية والقومية في كل قرار إداري أو أمني.

هذه السياسة الممنهجة هي التي جعلت المجتمع هشاً أمام أي حادثة، وأفقدت السوريين الثقة بأن القانون هو المرجع الجامع.

### غياب العدالة الانتقالية والإفلات من العقاب:

إن غياب مسار عدالة انتقالية واضح في سورية جعل من كل جريمة أو اعتداء فرصة لإعادة إنتاج خطاب الكراهية، فحين لا يُحاسب الجناة، وحين يُترك الضحايا بلا إنصاف، يصبح المجتمع أسيراً لثقافة الثأر والانتقام. فالعدالة الانتقالية ليست مجرد محاكمات، بل هي عملية شاملة لإعادة بناء الثقة، وكشف الحقيقة، وتعويض الضحايا، وضمان عدم تكرار الانتهاكات.

من دون هذا المسار، ستظل الحوادث الفردية تتحول إلى قضايا طائفية، لأن الناس لا يجدون في القانون ملاذاً ولا في الدولة حماية.

### انفلات السلاح وضعف القبضة الأمنية:

من أبرز أسباب تضخيم الأحداث الفردية هو انتشار السلاح بين المدنيين، حيث بات أي خلاف قابلاً للتحول إلى مواجهة

دامية.

هذا الانفلات هو نتيجة مباشرة لغياب سلطة الدولة الشرعية، وترك المجتمع تحت رحمة الميليشيات المنحلة وفلول النظام البائد.

إن ضبط السلاح وإعادة حصره بيد مؤسسات وطنية جامعة هو شرط أساسي للحفاظ على السلم الأهلي، وإلا فإن أي حادثة بسيطة ستظل قابلة للتحول إلى صراع واسع.

**الحاجة إلى ميثاق وطني جامع:**

إن مواجهة هذه الظاهرة لا تكون فقط عبر معالجة كل حادثة على حدة، بل عبر صياغة مشروع وطني جامع، يضع المواطنة فوق كل الانتماءات، ويعيد تعريف الهوية السورية على أساس الحرية والعدالة والمساواة.

هذا الميثاق يجب أن يكون ثمرة توافق بين المكونات، وأن يؤكد أن أي اعتداء فردي لا يُحمَّل وزره جماعة بأكملها، وأن أي قرار إداري لا يُفسَّر من زاوية طائفية أو قومية، بل من زاوية المصلحة العامة.

**أدبيات الثورة السورية كإطار جامع:**

الثورة السورية منذ بدايتها رفعت شعار الحرية والكرامة، ولم تكن مشروعاً طائفيًّا أو قوميًّا، بل مشروعًا وطنيًّا جامعًا.

إعادة التذكير بهذه الأدبيات اليوم ضرورة، لأنها وحدها القادرة على مواجهة خطاب الكراهية، وإعادة بناء الثقة بين السوريين.

فالثورة ليست مجرد حدث سياسي، بل هي إطار أخلاقي يرفض تحويل الخلافات إلى معارك هوية، ويصر على أن القانون والعدالة هما المرجع، وأن سورية الجديدة يجب أن تكون دولة مواطنة لا دولة طوائف.

إن الحفاظ على السلم الأهلي اليوم ليس خيارًا بل ضرورة وجودية، تتطلب من القوى الثورية والسياسية والاجتماعية أن ترفض تحويل الخلافات إلى معارك هوية، وأن تعمل على تمكين مسار العدالة الانتقالية الذي يعالج الجروح، ويعيد الثقة بين المكونات، ويضع حداً لثقافة الثأر والانتقام.

فالعدالة الانتقالية ليست مجرد شعار، بل هي الطريق الوحيد لإعادة بناء الثقة بين السوريين، ولإعادة الاعتبار للقانون كمظلة جامعة فوق الجميع.

سورية الجديدة لا يمكن أن تُبنى على خطاب الكراهية، بل على مشروع وطني جامع، يضع المواطنة فوق كل الانتماءات، ويعيد للرموز الوطنية معناها الحقيقي كجسر يوحّد ولا يفرّق.

كما أن صياغة ميثاق وطني جامع باتت ضرورة ملحة، يحدد أسس العيش المشترك، ويضمن أن أي حادثة فردية تُعالج في إطار القانون لا في إطار الهوية، وأن أي خلاف يُحل بالحوار لا بالسلاح، ووحده هذا المسار قادر على منع الانفجار القادم، وصون ما تبقى من نسيج اجتماعي مهدد بالتمزق، وفتح الطريق أمام سورية حرة، عادلة، وموحدة.

# السـردية السـورية في الغـرب: إعلام يوجّـه ولوبـي يقـرّر

بقلم: م. محمد رامي قزيز
عضو تيار سورية الجديدة

يتم حسم جزء كبير من مسار الأحداث في سورية داخل أروقة العواصم الغربية، حيث تؤثر مجموعات الضغط (اللوبي) على أعضاء البرلمان في صنع السياسات الست:

- تحديد المشكلة
- وضع الأجندة
- صياغة السياسة
- اعتماد السياسة
- تنفيذ السياسة
- تقييم السياسة

على سبيل المثال تستخدم هذه المجموعاتُ المشاعرَ العامة للضغط على صانعي القرار في بروكسل، والتي تنعكس على قرارات الإتحاد الأوروبي ككل، مما يشكل بشكل مباشر حيز المناورة المتاح للحكومات الغربية تجاه الواقع السوري.

## الإعلام الأوروبي والبلجيكي: من الثورة إلى «الأمننة»

منذ انطلاق الثورة السورية في عام 2011، تطورت التغطية الإعلامية في أوروبا بشكل ملحوظ، فبينما ركزت في البداية على التطلعات الديمقراطية، تحول التركيز بعد صعود تنظيم داعش إلى سردية «الأمننة» ومكافحة الإرهاب. ولعبت وسائل الإعلام الغربية دور «حارس البوابة»، حيث اختزلت الانقسامات السياسية المعقدة في ثنائيات مبسطة بين قوى علمانية وأخرى متطرفة. وفي هذا السياق، ظهرت صور نمطية مستوحاة من الاستشراق الجديد، تشير إلى أن المجتمع السوري غير مهيأ ديمقراطياً بطبيعته.

## مجموعات الضغط وتوجيه الرأي العام

تُظهِر حالاتٌ محددة قوةَ تأثير اللوبي المنظم؛ فقد نجح المجتمع الإيزيدي (على سبيل المثال)، عبر منظمات مثل «يزدا»، في انتزاع اعتراف دولي بالإبادة الجماعية، مما أدى إلى صدور قرارات إدانة رسمية من البرلمانين البلجيكي والهولندي في عام 2021. وفي الوقت نفسه، تمكنت قوات سورية الديمقراطية (قسد) من تقديم نفسها كشريك علماني موثوق، مما أثمر عن دعم سياسي وعسكري كبير من البرلمان الأوروبي.

وفي المقابل، يبرز اللوبي التركي كأحد أكثر القوى نشاطاً في واشنطن وبروكسل، حيث نجح في تبرير عمليات مثل «درع الفرات» باعتبارها حماية ضرورية للأمن القومي وحلاً لأزمة اللاجئين.

## الإعلام البلجيكي بعد سقوط النظام

بعد سقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024، تفاعل الإعلام البلجيكي بتفاؤل حذر مع هذا التحول التاريخي، وركزت التقارير على احتفالات الجالية السورية في بروكسل وانتويربن، وأيضاً على المسار القانوني للمحاسبة.

وكشف مشروع «ملف دمشق» Damascus Dossier والذي شاركت فيه صحيفتا «Le Soir» و«De Tijd»

عن وجود 19 تحقيقاً جنائياً جارياً حالياً ضد متهمين بارتكاب جرائم حرب سوريين يقيمون في بلجيكا.

## اللحظات الحرجة وغياب اللوبي السوري

رغم الطبيعة السياسية للثورة، ظل وجود لوبي سوري محترف في الغرب غائباً إلى حد كبير. ظهر هذا النقص بوضوح خلال الاشتباكات العنيفة في الساحل في مارس 2025 والأزمة المستمرة في السويداء، وبسبب غياب الكوادر

الإعلامية السورية المحترفة القادرة على الدفاع عن سردية الثورة في الإعلام الغربي، غالباً ما تم تأطير الأحداث عبر عدسة طائفية أو متطرفة.

**الحل: التفعيل المهني**

يكمن الحل في تحويل النشاط الإعلامي العفوي إلى «صحافة انتقالية» محترفة. ومن خلال تدريب المجموعات الإعلامية من الناشطين بناءً على الكفاءة، والأخلاقيات المهنية، ومهارات الاستقصاء، على نحو يُمكّنهم من العمل كآلية رقابة مستقلة على السلطات الجديدة. ويدعم الاتحاد الأوروبي بالفعل هذا التوجه عبر صناديق مخصصة لحرية الإعلام وحماية الصحفيين.

إن بناء سردية موثوقة ومستندة إلى الحقائق هو السبيل الوحيد لتمكين المجتمع المدني السوري من استعادة مكانته في الرأي العام الغربي، والمساهمة في صياغة مستقبل البلاد.

ومع ذلك، فإن إنشاء مجلس جالية سوري مهني في أوروبا يعد أمرًا حاسمًا أيضًا.

يجب أن يعمل هذا المجلس كخط دفاع دبلوماسي أول ودرع قانوني لحماية المعايير الديمقراطية داخل الجاليات وفي الداخل السوري.

ومن خلال بناء علاقات قوية مع مجتمعات دولية أخرى، يمكن للجالية السورية تعزيز قوتها الجماعية في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية تصب في صالح سورية في الداخل و في الخارج السوري على حد سواء.

# بينَ الاستقلالِ والتَّحرير... شباب سورية يرسمون خارطة الحرية

بقلم: أ. باسل عبد الله الرفاعي
كاتب ومدقق لغوي

نعيشُ هذهِ الأيام ذكرى السابعِ عشرَ من نيسان، يومِ انبلاجِ الاستقلالِ من قبضةِ الانتدابِ الفرنسيّ، ولا يزالُ يَضطربُ في وجدانِ السوريين كنداءِ تحرّرٍ يتجدّد، و يمتدُّ خيطٌ واحدٌ لا ينفصم: خيطُ الإرادةِ التي لا تُقهر، والكرامةِ التي لا تُستعار، والتاريخِ الذي يُكتبُ بمدادِ التضحيات، فلم يكن الاستقلالُ لحظةً عابرةً في سجلِّ السُّوريين، بل كان تأسيسًا لوعيٍ مجتَمَعيٍّ يتوارثه الأبناءُ عن الآباء، ليظلَّ هَذا التاريخُ شاهدًا على انبثاق الحرية الأولى، ويبقى مرتبطًا في وجدان السوريين بالثامن من كانون الأول ويتآزر معه ، فهو اليوم الذي احتفلوا فيه بذكرى إسقاط النظام الديكتاتوري المجرم، بوصفه محطةً من محطات التطلُّعِ إلى التَّحَرُّر واسترداد الكرامة.

وهنا، لا يكونُ الشعبُ مجرَّدَ شاهدٍ على التَّحولات، بل عمودَها الثَّابت، وسرَّها المستتر، وقوَّتَها التي إن انكسرت انكسر كلُّ شيء، و في قلبِ هذا العمود، ينبضُ الشباب، لا بوصفهم فئةً عمريّةً فحسب، بل باعتبارهم طاقةً تاريخيّةً متوثّبة، تحملُ عبءَ الأمس، و تصارعُ عنفَ الحاضر، وتستشرفُ أفقاً لم يولد بعد.

ومن هذا الامتدادِ التاريخيّ، تتشعَّبُ سيرةُ الشبابِ السوريّ بين ضفّتين متباينتين:

فهناكَ شبابٌ شدُّوا الرحالَ إلى أوروبا، فانفتحت أمامهم أبوابٌ لم تُطرق من قبل، وانسابت في حياتهم أنماطٌ من العيشِ الجديد، حيثُ الحريّةُ الفرديّةُ تُمارَسُ بلا وصاية، والرفاهُ ينسجُ حولهم عالمًا من الإبهار.

وفي المقابل، ثمّةَ شبابٌ بقوا في الداخل، حيثُ الوطنُ ليس فكرةً مجرَّدة، بل معاناةٌ يوميّةٌ تُلامسُ كُلَّ التفاصيل، فعاشوا تحتَ وطأةِ الحربِ وتداعياتها، وتشرّبوا قسوةَ الواقع، واعتادوا الوقوفَ في طوابيرَ لا تنتهي، وتعلَّمُوا الصبرَ كوسيلةٍ للبَقاء، وبقي معنى الحرية غائمًا بالنسبة لهم في خضمِّ أمواج العناء ومواجهة آلة الاستبداد والقمع التي لبثوا تحت وطأتها لسنوات طويلة.

ثم كان التحرير، وعاد شباب المهجر إلى الوطن، حاملين ثقافات متعددة مطلعين على تجارب الشعوب الغربية وممارساتهم العملية لمعنى الحرية.

عادوا إلى أرض الوطن يحملون حلم الحرية بين جوانحهم، فاصطدموا بجدران الواقع، لأن الحرية التي عاينوها في المجتمعات الغربية أفقٌ مفتوحٌ بلا حدود، وضوابطها ملائمة لمجتمعات لا تشبه مجتمعنا السوري المنضبط بحدود تحدد أُطرها تعاليم الدين والعادات والتقاليد، والفقير بالرؤى السياسية طويلة الأمد.

في تلك اللحظة، تشظّى الحلم، واحتدم السؤال: أيُّ طريق يسلكونه لينعموا وينعم الوطن بالحرية؟

و هنا تجلّى مأزقُ التباين، فما يحملهُ هولاء الشبابِ العائدون من المجتمعاتِ الغربيّة من صورة للحرية بوصفها أفقاً مفتوحاً، تُعيدُ تشكيلَ العلاقةِ بين الفردِ و محيطه غريبةُ الجذور عصيّةٌ على الاستنساخِ والتطبيق في مجتمعاتنا العربية عامة، ومجتمعنا السوري خاصةً، لأنَّها نشأت في سياقٍ تاريخيٍّ وثقافيٍّ لا يُشبهُ سياقَنا، و تشكّلت في تربةٍ تختلفُ في بنيتِها ومرجعيَّاتها.

فالحريَّة بالنسبةِ إلينا لم تكن يوماً معنى مألوفاً بل خبرةً مُستجدَّةً خرجت من رحمِ المعاناة، وانتُزِعت انتزاعًا بعد تضحياتٍ جسام، و لذلك فإنَّها، على حداثةِ حضورها في وعينا، لا تُقبَلُ على إطلاقها، و لا تُتركُ على ما يرتَضِيه الغير بلا ميزان، بل يجب أن تُعادُ صياغَتُها بما ينسجمُ مع عاداتِنا وهويّتِنا وتعاليم ديننا، دون أن يُفضي ذلك إلى إحياءِ قيودٍ قمعيَّةٍ أو إعادةِ إنتاجِ استبدادٍ بائدٍ أو مستجد، إنها حرية منضبطة مسؤولة توائم مجتمعنا، وأهم ما فيها أنها خاصة بنا لا تشبه تجارب الأمم الأخرى، ولا تستنسخها بحال من الأحوال.

بهذه الصورة الكبيرة ترتسم خارطة الطريق للحرية الحقيقية التي كانت الهدف الأكبر لاستقلالنا الأول في نيسان وتحريرنا في كانون الأول، وليس أجدر من الشباب في إدراك هذه الصورة ورسم خارطتها، عندها فقط تُكتبُ فصولُ التحرّرِ المستمرة بحروفٍ من وعيٍ ونضجٍ، وحينها يولد وطنٌ جديد، لا يُدار بالخوف، بل بالكرامة، ولا يُحكم بالقيد، بل بميزان الحرية الممتدة للأجيال القادمة، وطنٌ يدرك أبناؤه أنهم ليسوا شهودًا على التاريخ فقط، بل صُنَّاعُه.

# ماذا تعلّمت المرأة السورية من تجارب الانتقال السياسي؟

بقلم: أ. نور جندلي
عضو تيار سورية الجديدة

تعتبر تجارب الانتقال السياسي في العالم العربي مساحات واسعة لإعادة التفكير في معنى المشاركة الفاعلة، وفي موقع النساء داخل هذه التحولات المعقدة، ففي أكثر من سياق، لم تكن النساء خارج لحظة التغيير، بل كنّ جزءًا أصيلًا من بدايتها ومسارها، حيث شاركن في العمل العام وأسهمن في تشكيل لحظة الانطلاق والبناء الأولى، ولم يتوقف هذا الحضور عند مرحلة واحدة، بل امتد عبر مسارين متداخلين؛ إذ كنّ حاضرات منذ لحظة الثورة ذاتها في الفعل المباشر داخل الشارع، وفي التنظيم، والتوثيق، وفي الإسهام اليومي في استمرار الحياة وسط ظروف شديدة الاضطراب، ليغدو حضورهنَّ جزءاً من الفعل المؤسِّس.

ومن هذه اللحظة الفارقة، امتدّ دورهنَّ إلى المراحل اللاحقة، حيث أسهمن في فتح مسارات جديدة شملت المشاركة السياسية المباشرة في لجان الحوار والتمثيل البرلماني، والعمل في قضايا العدالة الانتقالية وتوثيق الانتهاكات، وبناء شبكات المجتمع المدني، إضافة إلى الإسهام في إعادة صياغة الخطاب العام حول الحقوق والمواطنة، ولم يكن الواقع ورديًا بالنسبة لمشاركتهن في فضاء العمل السياسي، حيث واجهن تحديات مختلفة في مرحلة إعادة ترتيب المؤسسات وتثبيت التوازنات السياسية.

في العراق، وبعد عام 2003، جرى اعتماد نظام الحصة النسائية بنسبة لا تقل عن 25% في البرلمان ضمن دستور 2005، وقد شكّل هذا الإجراء خطوة مهمة نحو تعزيز الحضور النسائي في الحياة السياسية، وفي الوقت ذاته، أظهرت التجربة أن نسبة التمثيل وحدها لا تكفي، ما لم تترافق مع تطور أعمق داخل البنى الحزبية وآليات صنع القرار، بما يتيح للنساء دورًا أكثر فاعلية داخل هذه المؤسسات.
وفي اليمن، أسهمت النساء بشكل بارز في مؤتمر الحوار الوطني 2013–2014، حيث وصلت مشاركتهن إلى نحو 30%، وطرحن قضايا أساسية تتعلق بالعدالة الانتقالية وبناء الدولة، وقد مثلت تلك المرحلة تجربة مهمة في إدماج الصوت النسائي في النقاش السياسي؛ إلا أن التحولات اللاحقة، وخاصة مع اندلاع الحرب عام 2015، أظهرت أهمية تحويل هذه المكاسب إلى ضمانات مؤسسية أكثر استقرارًا قادرة على الصمود في أوقات الأزمات.

كما أسهمت المرأة الليبية بفاعلية في ثورة 2011، ثم وجدت نفسها مستهدفة؛ حيث تعرضت الناشطات للاغتيال والخطف، وتقلص الفضاء العام بصورة متسارعة، وقد شهدت بعض الأطر السياسية تمثيلًا نسائيًا ملحوظًا، لكنه بقي محدود التأثير لغياب آليات التنفيذ، الأمر الذي جعل استمراريته مرتبطة بقدرة المؤسسات على توفير بيئة أكثر استقرارًا ودعمًا للمشاركة.

من خلال هذه التجارب يمكننا أن نلاحظ مجموعة من الدروس المشتركة التي تساعدنا في بناء فهم أعمق لمسارات الانتقال:
المساهمة في التحول السياسي تكون أكثر استدامة عندما تُترجم إلى مواقع واضحة داخل المؤسسات لاحقًا، والأرقام وحدها لا تصنع أثرًا ما لم تترافق مع تطوير في آليات العمل الحزبي والسياسي، واستقرار المشاركة يتطلب حماية قانونية واضحة، بحيث لا تكون مشاركة النساء مرتبطة بظروف سياسية مؤقتة، بل بضمانات يمكن البناء عليها على المدى الطويل.

**والآن ماذا عن الحالة السورية؟**
في السياق السوري، تتوفر مجموعة من العناصر التي يمكن البناء عليها في أي مسار مستقبلي، من بينها الخبرات المتراكمة لدى النساء خلال سنوات الثورة، وتوسُّع حضورهنّ في العمل المدني والمجتمعي، إضافة إلى تزايد الوعي بأهمية الاستفادة من الدروس الإقليمية السابقة.

وفي هذا الإطار، يبدو أن الفرصة الأهم تكمن في تطوير نموذج خاص ينسجم مع الواقع السوري وخصوصيته.

وهذا يتطلب تفكيرًا في ضمانات دستورية واضحة تعزز الاستمرارية، والعمل على تطوير بيئة الأحزاب السياسية بما يتيح تمثيلًا أوسع وأكثر فاعلية، كما يتطلب دعمًا لآليات حماية ومشاركة آمنة للنساء في الفضاء العام، ومن المهم جدًّا توسيع برامج بناء القدرات القيادية لتشمل مختلف المناطق والفئات والمحافظات السورية.
إن الاستفادة من تجارب المنطقة ضرورة أساسية لبناء مسارات أكثر توازنًا وعدالة، وفي الحالة السورية تحديدًا، تبدو الفرصة مرتبطة بقدرة جميع الأطراف دولة ومجتمعًا ومؤسسات على تحويل الدروس السابقة إلى أدوات عملية تعزز مشاركة المرأة وتضمن استمراريتها، وبالتأكيد، فإن تحقيق ذلك يمر بعملية ممتدة تتطلب وقتًا وجهدًا مشتركًا، وتستدعي أن يكون الجميع جزءًا فاعلًا فيها، بوصفها مسؤولية جماعية يبنى عليها مستقبل أكثر استقرارًا وشمولًا.

# كيف تُصنع الحقيقة في عصر الضجيج الإعلامي؟

## «Don’t Look Up»

بقلم: أ. إيمان حقي
مسؤولة مكتب الموارد البشرية , تيار سورية الجديدة

يبدو فيلم «Don’t Look Up» للوهلة الأولى قصة خيالية عن كويكب يقترب من الأرض مهدِّدًا بفناء البشرية، لكنه في جوهره يقدم نقدًا عميقًا لكيفية صناعة الحقيقة في عصر السوشيال ميديا.

الفكرة الأساسية التي يطرحها الفيلم هي أن الوقائع، مهما كانت واضحة وصادمة، لا تنتصر بالضرورة، بل تعاد صياغتها وفق مصالح سياسية ومنطق إعلامي قائم على الإثارة والانتشار.

القصة تنطلق من اكتشاف علمي صادم: كويكب ضخم في طريقه للاصطدام بالأرض خلال أشهر قليلة.

هذا الحدث، وفق أي منطق عقلاني، يجب أن يكون أولوية قصوى تتجاوز كل الحسابات الأخرى، لكن ما يكشفه الفيلم هو العكس تماما؛ إذ لا يعامل الاكتشاف كحقيقة علمية ملزمة، بل كملف سياسي قابل للتفاوض. السلطة لا ترى في الكارثة خطرًا وجوديًّا، بل أزمة إعلامية يجب التحكم بسرديتها.

في البداية، يتم تأجيل الإعلان بحجة تجنب الهلع، لكن الدافع الحقيقي يكمن في حسابات انتخابية وشعبية. لاحقًا، حين يصبح الإخفاء مستحيلًا، لا تُعرض الحقيقة كما هي، بل تعاد صياغتها بما يخدم السلطة.

حملة "لا تنظر للأعلى" تجسد هذا المنطق: بدل مواجهة الكويكب كحقيقة علمية، يحول إلى قضية انقسام سياسي، حيث يصبح الموقف منه تعبيرًا عن الهوية والانتماء، لا عن الواقع.

في هذا السياق، تلعب السوشيال ميديا دورًا حاسمًا.=، فهي لا تنقل الحدث كما هو، بل تعيد تشكيله وفق منطقها الخاص: الإثارة، السرعة، والاستقطاب.

الكويكب، رغم وضوحه، لا يُفرض على الرأي العام كحقيقة، بل يُطرح كموضوع للنقاش، وكأن وجوده مسألة رأي.

هذه النقلة من "حقيقة" إلى "رواية" تضعف سلطة العلم، وتفتح الباب أمام التشكيك والإنكار.

الأمر لا يقتصر على الفيلم؛ يمكن أن نرى أصداءه في الواقع، مثل التعامل مع أزمة المناخ أو جائحة كورونا، حيث تتحول الحقائق العلمية إلى مادة جدلية تخضع للاستقطاب السياسي والاجتماعي.

الإعلام التقليدي يساهم بدوره في تفريغ الحدث من مضمونه. يظهر ذلك في استضافة العلماء ضمن برامج ترفيهية، حيث يقدم التحذير من نهاية العالم بنفس خفة أخبار المشاهير، ومع تكرار التناول السطحي، يفقد الحدث ثقله تدريجيًّا، ويتحول إلى خبر عابر ضمن سيل من "الترندات".

هذه العملية التي يمكن وصفها بـ«التدجين الإعلامي» لا تنكر الكارثة، لكنها تجعلها مألوفة إلى حد فقدان الإحساس بخطورتها. وهنا تكمن المفارقة: الخطر لا يختفي، لكنه يغرق وسط ضجيج يومي يقتل أي إمكانية للتحرك الجاد.

وهنا المسؤولية لا تقع على الإعلام والسياسة وحدهما، بل تمتد إلى الجمهور نفسه، فالأفراد لا يتعاملون مع المعلومات بوصفها حقائق يجب التحقق منها، بل كمواد تعزز قناعاتهم المسبقة.

في بيئة رقمية قائمة على "غرف الصدى"، يميل الناس إلى تصديق ما ينسجم مع هويتهم ورفض ما يتعارض معها، حتى لو كان مدعومًا بالأدلة. الإنكار هنا ليس جهلًا، بل خيارًا نفسيًّا مريحًا في مواجهة واقع مقلق، وهذا ما يجعل مواجهة الحقائق الكبرى أكثر صعوبة، لأن المشكلة لا تكمن في غياب المعلومات، بل في استعداد الناس لتجاهلها.

الأخطر من ذلك أن القرارات المصيرية لا تُتَّخذ بناء على خطورة الحدث، بل على كيفية "تسويقه". يتجلى ذلك في إلغاء خطة علمية لتدمير الكويكب لصالح مشروع بديل يعد بأرباح اقتصادية.

في هذه اللحظة، يتحول الخطر الوجودي إلى فرصة استثمارية، وتصبح حياة البشر جزءًا من معادلة الربح والخسارة.

لم يعد السؤال: كيف ننجو؟ بل: كيف نستفيد؟

ما يقدمه الفيلم في النهاية ليس مجرد قصة عن كارثة فلكية، بل تشريح لنظام كامل يعيد إنتاج الواقع وفق مصالحه. في هذا النظام، لا تختفي الحقيقة، لكنها تغرق وسط كم هائل من السرديات المتنافسة حتى تفقد قدرتها على الإقناع.

بهذا المعنى، الكويكب ليس فقط ما يهدد الأرض، بل وعي الناس تجاه القضايا الكبرى التي يجب اتخاذ موقف تجاهها هو ما يهدد الأرض. وحين يصل المجتمع إلى هذه المرحلة، يصبح الخطر الأكبر ليس في الكارثة نفسها، بل في عجزنا عن رؤية ما هو واضح أمامنا.

# في ذكرى الجلاء الاستقلال الاقتصادي معيار الحرية

بقلم: أ. سهبر أومري
رئيسة تحرير مجلة العنقاء

في أربعينيات القرن الماضي، خرجت القوات الفرنسية من سورية، وأُعلن الاستقلال بوصفه لحظة تاريخية فاصلة.
لكن التجربة السورية، مثل تجارب كثيرة، أثبتت أن خروج المستعمر لا يعني بالضرورة ولادة الحرية الكاملة؛ فالشعوب قد تتحرر سياسيًا، لكنها تبقى رهينة أنماط داخلية تعيد إنتاج التبعية بأشكال أخرى.
بعد عقود، ومع سقوط نظام بشار الأسد عام 2024، عادت سورية إلى لحظة شبيهة من حيث الشكل، مختلفة من حيث الوعي:
تحررٌ ثانٍ يطرح السؤال القديم نفسه، لكن بحدة أكبر:
كيف نمنع أن يتحول الاستقلال إلى مجرد تبدّل في الوجوه، لا في البنية؟
الإجابة لا تبدأ من السياسة فقط... بل من الاقتصاد.

**الاستقلال الاقتصادي: حيث تبدأ الحرية فعليًا**

لا يمكن لمجتمع أن يمتلك قراره وهو يعتمد في رزقه على شبكات نفوذ أو مؤسسات احتكارية.
فالاقتصاد القائم على المحسوبية لا ينتج مواطنين أحرارًا، بل أفرادًا مرتبطين بمن يمنحهم الفرصة.
لهذا، فإن الانتقال من اقتصاد التبعية إلى اقتصاد الإنتاج ليس خيارًا تنمويًا فقط، بل ضرورة سياسية عميقة.
حين تصبح الفرص مرتبطة بالكفاءة، لا بالعلاقات، يتحرر القرار الفردي تدريجيًا، ويبدأ المجتمع باستعادة توازنه.
تجارب مثل كوريا الجنوبية وفيتنام لم تنهض لأنها امتلكت موارد خارقة، بل لأنها فصلت بين الفرصة والنفوذ، وفتحت المجال أمام إنتاج حقيقي يقوده الأفراد لا الشبكات المغلقة.
في فترات الانهيار، لا يقوم بناء الدول على النجاة، بل على العمل المنتج المرتبط بالكرامة.
اليابان بعد الحرب العالمية الثانية لم تنتظر الإعانات لتنهض، بل بنت فلسفة كاملة حول العمل والانضباط، تجسدت في مفاهيم مثل "غامبارو" (الإصرار رغم الشدائد) و"كايزن" (التحسين المستمر).
وكذلك رواندا، التي انتقلت من كارثة إنسانية إلى واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا، عبر ربط إعادة الإعمار بالعمل المحلي لا الاعتماد الخارجي.

**الدروس هنا واضحة:**

الذي لا يملك قوته... لا يملك قراره.
قبل قرون، حذّر ابن خلدون من أن الظلم لا يهدم الدول لأنه قاسٍ فقط، بل لأنه يدمّر الثقة داخل المجتمع.
وحين يشعر الناس أن الثروة تُوزَّع بلا عدالة، وأن الجهد لا يُكافأ، تتآكل إرادة العمل، ويبدأ الانهيار من الداخل.
هذه الفكرة لم تبقَ نظرية؛ بل أكدها لاحقًا "ألكسيس دو توكفيل" وهو مفكر وسياسي فرنسي عاش في القرن التاسع عشر (1805–1859)، ويُعتبر من أهم من كتبوا عن الديمقراطية والمجتمع والسياسة، حين لاحظ أن الأنظمة تبدأ بالتصدع عندما يرى الناس الفجوة بين ما يعيشونه وما يعتقدون أنهم يستحقونه.
وفي التاريخ، لم يكن انهيار الإمبراطورية الرومانية نتيجة الغزوات فقط، بل نتيجة نظام اقتصادي أنهك المجتمع بالضرائب وغياب العدالة، كما أشار إليه المؤرخ مايكل غرانت.

**الفكرة تتكرر:**

اختلال التوازن بين دور الدولة واحتياجات المجتمع غالبًا ما ينعكس في صورة تراجع تدريجي في الاستقرار.

**الاستقلال الاقتصادي: حيث تُبنى الحرية من الداخل**

تقدّم التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية نموذجًا مختلفًا:
"اقتصاد السوق الاجتماعي" الذي يجمع بين حرية السوق وضمان العدالة الاجتماعية، بحيث لا تتحول المنافسة إلى فوضى، ولا تتحول الدولة إلى مُسيطِر مطلق.
هذا النموذج، إلى جانب التجربة اليابانية، يكشف أن النجاح لا يقوم على خيار واحد، بل على توازن دقيق بين: حرية الإنتاج وعدالة التوزيع وحماية الفئات الأضعف
وهو ما تحتاجه سورية اليوم أكثر من أي وقت مضى.

إذا كان الاستقلال الأول قد أخرج المستعمر، والتحرر الثاني قد أسقط نظامًا، فإن الاستقلال الذي نحتاجه اليوم لنكمل مسيرة التحرير ونخرج بلدنا من تحت أنقاض عقود طويلة من الظلم والاستبداد أن:

- تصبح الفرص متاحة بلا وساطة
- ويُكافأ الجهد بعدل
- ويشعر الفرد أن صوته لا يهدد رزقه

عندها فقط يمكن القول إن المجتمع تحرر من الداخل واكتسب مناعة حيال الاستبداد أيًّا كان شكله

ولنعلم جيمعًا أنّ الحرية لا تُختبر في الشعارات، بل في التفاصيل اليومية: في وظيفة تُمنح بعدالة،

وفي مشروع يُبنى دون خوف، وفي مجتمع لا يُعاقَب فيه الفرد لأنه اختار أن يفكر.

لهذا، فليس إعمار الحجر هو ما يصنع سورية الجديدة، بل بناء إنسان غير قابل للخضوع للاستبداد، إنسان يقاوم الظلم، ويكون شريكًا في إيجاد مجتمع عادل وبيئة عادلة تبدأ بحياته الخاصة، وتمتد لتشمل كل مرافق المجتمع ومؤسساته بما فيها مؤسسات القضاء والعمل والتعليم وغيرها.

**فالاستقلال الحقيقي لا يُرفع على سارية...بل يُبنى في السوق، ويُصان في العدالة، ويُختبر في كرامة الناس.**

# كولوسيوم القرن الواحد والعشرين

بقلم: أ. محمد زكريا البدوي
عضو تيار سورية الجديدة

حين أراد أباطرة الرومان إحكام قبضتهم على الجماهير الغاضبة لم يوجهوا إليهم السيوف فحسب بل اخترعوا سياسة الخبز والعروض.
كان يكفي أن تُشبع بطونهم بالقمح المجاني
وتُشغل عقولهم بدموية المجالدين في الكولوسيوم ليتوقف الجميع عن التساؤل: إلى أين تمضي الإمبراطورية؟
والكولوسيوم هو مدرّج ضخم في روما، بُني في زمن الإمبراطورية الرومانية قبل حوالي 2000 سنة.
وكان مكانًا تُقام فيه عروض جماهيرية أشهرها مصارعة المجالدين وأحيانًا معارك مع حيوانات مفترسة أو مشاهد تمثيلية دموية يتّسع لعشرات الآلاف، وكان نوعًا من "الترفيه العام" لكنه ترفيه دموي.

كانت الحلبة هي المخدر الذي يبتلع الوعي، ويحول المواطن من شريك في المصير إلى متفرج يصفق لموته بانتظام.
نحن اليوم نعيش في كولوسيوم رقمي هائل، لكن الوحوش فيه ليست أسوداً بل هي ملايين المقاطع التافهة والمنشورات الفارغة التي تتدفق إلى عقولنا بلا انقطاع.
هذا الإغراق ليس مجرد تسلية بريئة بل هو استراتيجية ممنهجة لتعطيل أجهزة الاستشعار في العقل البشري.
حين يغصُّ يومنا بالتفاهة لن نجد في رؤوسنا متسعاً لسؤال واحد عن السيادة أو الأرض أو النهضة.
التفاهة هي الحائط الذي يُبنى حول عقولنا ليمنعنا من رؤية الأفق.

إنَّ تزييف الوعي يبدأ حين تصبح المعلومة التافهة هي العملة الأكثر تداولاً.
نحن نغرق في بحر من التفاصيل التي لا تنفع ونجهل الجوهر الذي لا يستقيم الوجود بدونه.
هذا الإغراق يحول الإنسان من فاعل يُغيّر واقعه إلى مستهلك مستلب الإرادة، يطارد السراب ويظن أنه يواكب العصر.

إنَّ العقل الذي يعتاد على الوجبات السريعة من التفاهة يضمر تدريجياً حتى يعجز عن هضم الأفكار الكبرى فيصبح من السهل قيادته وتوجيهه كأنه رقم في قطيع

المعركة الحقيقية اليوم ليست في الوصول إلى المعلومة بل في القدرة على التجاهل، القدرة على إغلاق الأبواب في وجه سيل التفاهة الذي يطرق رؤوسنا كل ثانية.
النهضة تبدأ بـ «صوم فكري» نُطهر فيه عقولنا من تراكمات العبث لنعيد بناء قدرتنا على التركيز والتحليل والعمل.
الإنسان الذي يملك وقته ويملك تركيزه هو إنسان يملك قراره، أما الذي أسلم عقله لخوارزميات التسلية فقد باع سيادته قبل أن يبدأ المعركة.
إنَّ رفض التفاهة هو أول خطوات التحرر من التبعية.
هو إعلان صريح بأنَّ عقلي ليس مكباً لنفايات العصر وبأنَّ لوقتي ثمن لا يقدره إلا من عرف معنى وجوده على هذه الأرض.
نحن نحتاج لمزيد من العمق الذي يمنحنا الصلابة في مواجهة التذويب الممنهج لقضايانا الكبرى.
تذكر دائماً أنَّ الحلبة الرومانية صُممت لتنسى الجماهير حقوقها المسلوبة، واليوم صُممت شاشاتنا لتنسينا أننا أصحاب قضية.
فلا تدع التفاهة تسرق منك مبرر وجودك، فالعالم لا يغيره المتفرجون، بل يغيره أولئك الذين امتلكوا شجاعة الانسحاب من السيرك ليعودوا إلى ميدان الفعل.
الأرض لنا.. ونحنُ الفاعِل.
والبقية... أمانة

# غيض من غيظ

أ. أنس القادري
عضو تيار سورية الجديدة

أوقـد أعـاد الله إلـينـا تـرابـها فـمـن يُـعـيـد الـعـمـر لـلـسـجـنـاء
ومـن يـحـيي الـعـظـام وهـي رمـيـمـة ومـن يُـعـيـد الابـن لـلـثـكـلاء
ومـن يـرُد الـروح لـمـن ذاقـوا الـردى في الـبر والـبـحـر والـصـحـراء
ومـن يـأتي بـالـحـق لـلـنـاس جـمـيـعـهـا الأمـوات مـنـهـم والأحـيـاء
في عـنـقـك نيّر مكـونٌ مـن دمـائـنـا وآبـائـنـا وكـذلـك الأبـنـاء
لا في الـبـلاغـة تـوصـيـف لـصـنـيـعـك فـيـنـا ولا في الإنـشـاء
قد كان أبوك من قبل نذلاً ومجرماً وزدت عليه بسفاقة الآراء
وكان طلبنا في البداية على حيا وكان كل الحل في الإصغاء
لكن حسبت أن حكمنا كان لعبةً سلب حياتنا أو الإقصاء
وللصهاينة ما رأينا ؤ أي رد لك وتستعلي علينا بالغرباء
ثم أدرت على أرواحنا حجر الرحى قصفاً للمدن والأحياء
أتحسب فرارك لجبل يعصمك منا لا عاصم اليوم من القضاء
وزلـزالٌ من الله يأتيك لا محالةً يحمل لصدورنا كل شفاء
لا عـدل في الأرض يـوازي جـرمك وثـأرنـا آتـيـك مـن الـسـمـاء
عـدل الـقـيـامة يشـفي كل جـراحـنـا وينـصـفـنـا بـحـسـن قـضـاء

# ستون دقيقة قبل الأبد

بقلم: أ. محمد زكريا البدوي
عضو تيار سورية الجديدة

تخيل لو أن الساعةَ التي تدقُّ الآن بجانبك هي الساعةُ الأخيرة.
ليس في يومك... بل في عُمرك كله.
في هذه الستين دقيقة الفاصلة بين الآن وبين الأبد يسقطُ كلُّ شيءٍ زائف وتتلاشى العناوين والمناصب وصورنا المجمّلة على الشاشات ليبقى فقط المعنى الذي عشنا لأجله، في هذه الساعة الفاصلة ستكتشف أنَّ الأنا التي كنتَ تُضخمها لم تكن إلا وهماً، وأنَّ معارك الانتصار للذات التي استهلكتْ أعصابك لم تكن تستحقُّ حتى الالتفات ستشعرُ بثقلِ تلك الكلمة التي كسرتَ بها خاطراً، وتتمنى لو أنَّ كبرياءك الزائف قد ذابَ قبل هذه اللحظة لتستبدلهُ بكلمةِ طِيْبٍ أو اعتذارٍ صادقٍ يغسلُ أثر الوجع.
ستمرُّ أمام عينيك وجوهُ الذين كانوا مرافئَ أمانٍ لروحك، وستعصركَ غصةٌ لأنك بخلتَ عليهم بلحظةِ امتنانٍ أو غمرتهم ببرودك في زحمةِ انشغالك بلا شيء، ستدركُ فجأةً أنَّ كلَّ ضجيج الدنيا ومكاسبها لم تكن تُعادلُ دقةَ قلبٍ واحدة تقضيها بسلامٍ مع من تُحب وسطَ هذا التيهِ الموحش.
أما عن نفسك... فستقف عارياً من كل تبرير، ستسأل: هل كنتُ أنا حقاً؟ أم كنتُ مجرد صدىً لانتظارات الآخرين؟ في تلك الساعة لن تبحث عن إنجازاتك المادية، بل ستبحث عن اللحظات الخالصة، سجدةٍ لم تطلب فيها شيئاً سوى الله، دمعةٍ سقطتْ وجعاً على حال أمتك، أو يدٍ مددتها لمستضعفٍ في عتمةِ الليل دون أن يراك أحد، ستدرك أنَّ الهوية ليست في اسمك بل في الأثر الذي تركه عبورك في قلوب الخلائق.
وفي تلك اللحظات ستتزاحم أمامك قضايا أمتك التي ظننتَ يوماً أنها بعيدة، ستشعر أنَّ أنينَ الأقصى وصرخات المظلومين في كل ثغر وجراحات المهجرين لم تكن مجرد أخبار تتابعها، بل كانت أجزاءً من روحك سُتحاسب على قدر ما بذلتَ لها من شعورٍ وعمل، ستفهم حينها أنَّ الفردَ لا ينجو وحده، وأنَّ خلاصنا الفرديَّ مرتبطٌ بالعدل الذي سعينا لترسيخه في الأرض وبالأمانة التي حملناها تجاه قضايا الحق والكرامة.
سيكون السؤالُ الأكبر الذي يتردد صداه في روحك: بأي وجهٍ سألقى الله؟
الله الذي كان معك في كل ذنبٍ سترَه وفي كل ضيقٍ فرّجه وفي كل نداءٍ تجاهلته. ستتمنى لو أنَّ حياتك كلها كانت توبةً ممتدة ولو أنَّ كلَّ نَفَسٍ خرج منك كان ذكراً وشكراً.
ستدرك أنَّ الحقوق المعلقة في رقبتك للناس (سواء كانت درهماً أو شعوراً مكسوراً) هي العقبة الأكبر في طريق السلام.
في الساعة الأخيرة تسقط كل الأقنعة...فلا يبقى إلا صدقك وطهارة قلبك وثباتك على قضايا أمتك.
إنَّ ذكاء الوجود ليس في أن ننتظر تلك الساعة لنبدأ بالعيش الحقيقي، بل في أن نعيش كل ساعةٍ وكأنها هي الفاصلة.

نصلحُ ما انكسر...
نؤدي ما وجب...
ونحبُّ بعمق...
ونحمل قضايا الحق كأنها أنفاسنا...
قُم الآن ورمّم ما انكسر... فما زال في العمرِ بقيّة وفوق الأرضِ مُتّسعٌ لِصناعةِ الأثر.
والبقية... أمانة

تيار سورية الجديدة هو حزب سياسي محافظ يلتزم بمبادئ الثورة السورية (الحرية، العدالة، والكرامة) يعمل التيار على بناء سورية موحدة خالية من الاحتلال والاستبداد تقوم على العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون لجميع السوريين بمختلف انتماءاتهم
تأسس التيار بشكل رسمي عام 2024 ويضم أعضاء من مختلف المحافظات السورية في محاولة بناء مشروع سياسي جامع يعبر عن تطلعات السوريين

في هذه الحلقة من البودكاست نناقش أكثر الأسئلة المطروحة اليوم:

- هل يعتبر تيار سورية الجديدة حزب معارض؟
- هل وجود الأحزاب يؤدي إلى الفوضى أم أنه ضرورة لبناء دولة حديثة؟
- هل يمكن أن تسبب الأحزاب تفتتاً في البلاد؟

حوار صريح ومباشر حول السياسة والسلطة ومستقبل العمل الحزبي في سورية

باركود حلقة البودكاست:

/https://syriamovement.com

تيار سورية الجديدة
New Syria Movement